استغلال الأطفال في المواد الإباحية عبر الإنترنت

*هدير محمود إبراهيم

مستخلص

يتناول البحث ظاهرة استغلال الأطفال في المواد الإباحية، وتعد تلك الظاهرة من الظواهر الإجرامية التي تشكل اعتداءً وانتهاكًا لعرض الطفل، كما أنها تشكل استغلالًا اقتصاديًا للطفل وللضعف والقصور الذي يعتري قدراته الذهنية والعقلية والبدنية، في أعمال تضر بنموه البدني والعقلي والروحي والخلقي والاجتماعي، إضافة إلى أن التعامل في هذه المواد من شأنه تشجيع وتسهيل الجرائم الجنسية ضد الأطفال. ومع ظهور الإنترنت وشيوع استخدامه أصبح الأمر سهلًا يسيرًا وبأقل التكاليف، وذلك بسبب التطور المستمر لأساليب الإنتاج والاستعمال، وسهولة الحصول على الوسائل التكنولوجية الجديدة، كما أنه مما لا شك فيه أن أعداد الصور والأفلام الإباحية تصل إلى ملايين كثيرة، في حين أن عدد الأطفال الذين يجري تصويرهم في هذه المواد يصل إلى عشرات بل مئات الآلاف، التي لا يمكن إعادة سحبها، ويستمر تداولها إلى الأبد. لذلك فإن الاعتداء على الطفل يتجدد كلما تم تنزيلها أو الاطلاع عليها، فيعيش هؤلاء الأطفال بذلك بقية حياتهم وهم يواجهون استمرار وجودها، إضافة إلى كون هذه الأفلام والصور قد تصبح –في حالة عدم نشرها– وسيلة إجرامية لابتزاز الطفل، ومساومته من أجل إخضاعه إلى مزيد من الاستغلال ومواصلة العلاقة الجنسية معه. ويدور موضوع البحث حول:

أولًا: مفهوم استغلال الأطفال في المواد الإباحية.

---

* باحثة في الدكتوراه، تحت إشراف: أ.د. /عدلي محمود السمري، أستاذ قسم علم الاجتماع، كلية الآداب جامعة القاهرة.

ثانيًا: العوامل التي تعرض الأطفال لخطر الاستغلال بالمواد الإباحية.

ثالثًا: العلاقة بين استغلال الأطفال في المواد الإباحية والاعتداء الجنسي عليهم.

رابعًا: هوية مستغلي الأطفال في المواد الإباحية.

خامسًا: الآثار المترتبة على استغلال الأطفال في المواد الإباحية.

الكلمات الدالة: المواد الإباحية– الاعتداء الجنسي– الإنترنت– استغلال الأطفال.

Abstract

This research aims at studying the phenomenon of child exploitation in pornography. This phenomenon is one of the criminal phenomena that leads to assaulting children. It forms an economic exploitation of the child's body and the weakness for his mental and physical abilities, actions that are harmful to his physical, mental, spiritual, moral and social development. In addition, dealing with these materials will encourage and facilitate sexual crimes against children. The number of these pornographic pictures and movies reach millions, while the number of children being photographed in these photos reach tens of thousands. They cannot be retracted and continue to circulate forever. Accordingly, the attack on the child is happens whenever users download or view this child pornography. The assault will live for the rest of their lives facing the continued existence of these material. These films and pictures may become an important means to blackmail the child and bargain in order to subject him to more exploitation and continual sexual relationship with him. And the topic of the research revolves around:

First: the concept of child pornography. Second: the factors that put children at risk of exploitation with pornography. Third: The relationship between child pornography and sexual abuse. Fourth: The identity of who exploited children in pornography. Fifth: The effects of child pornography.

Keywords: Pornography - Sexual assault – Internet

أولًا- مقدمة

تعد شبكة الإنترنت إنجازًا علميًا عظيمًا حققته البشرية، إلا إن الأخطار الأمنية الناجمة عن استخدامها متجددة؛ فهي لا تقتصر على وقت أو نوع ما من الجرائم، فالتطور التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات قد حمل في طياته جرائم جديدة لم يأخذها القانون الجنائي التقليدي في الحسبان. ومن أبرز هذه الجرائم؛ جريمة استغلال الأطفال في المواد الإباحية عبر الإنترنت، حيث تعد هذه الجريمة من أسوأ أنواع الجرائم الجنسية التي تُقترف بحق الطفل، فهي لا ترتكب على جسده مباشرة كالاغتصاب؛ لإشباع رغبة الجاني الجنسية، بل تتعدى إلى ما هو أخطر من ذلك، ألا وهو المنفعة المادية التي تتحقق بوضع الطفل ضمن السلع التي تباع وتُشترى عبر الإنترنت، ومما يؤكد خطورة هذا النوع من الجرائمِ الأرقام الحقيقية المرعبة التي وصلت إليها أرباح صناعة المواقع الإباحية المُستغلة جنسيًا لجسد الطفل، حيث قُدرت بنحو المليارات سنويًا، وقد أشارت الأرقام الإحصائية التي أجرتها المؤسسة الحكومية البريطانية (NCH)* -المعنية بشؤون الطفل- إلى أن جرائم الجنس ضد الأطفال قد تزايدت إلى أكثر من خمسة عشر ضعفًا خلال العقود الماضية. وقد أعلن "Thomas McDermott" مدير المكتب الإقليمي لليونيسيف بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أن نحو مليوني طفل -أغلبهم من الفتيات- يتعرضون للاستغلال الجنسي عبر الإنترنت. فأضحى الطفل في مواجهة خطرين لا خطرٍ واحد؛ يكمن الأول في تحول الطفل من حيث لا يدري إلى مادة فاحشة تُبث عبر التكنولوجيا، أما الخطر الثاني فيتمثل في انصراف الطفل بكُلَيته إلى الاستغراق في متابعة هذه المواد الإباحية، بلا رقيب أو حسيب.[1] وعلى الرغم من الإيجابيات التي قدمتها شبكة الإنترنت إلا إنها شكلت فرصة ملائمة لذوي النفوس الضعيفة وللمنظمات الإجرامية لتوظيفها في عملياتها المختلفة، كاستمرارهم في استغلال الأطفال في المواد الإباحية، والذي يُعدُّ من أكبر صور الاستغلال الجنسي للأطفال انتشارًا عبر الإنترنت، حيث سهل الإنترنت قدرًا هائلًا من عمل الجناة في استغلالهم للأطفال في المواد الإباحية، وكان سببًا في ازدياد الاعتداءات عليهم؛ لذلك تسارعت الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة، وتدخلت العديد من التشريعات الحديثة لتجريم مختلف الصور التقليدية والمستحدثة لاستغلال الأطفال في المواد الإباحية.

يعد الاستغلال الجنسي عملًا ممقوتًا ترفضه جميع الديانات السماوية ومختلف الثقافات الإنسانية، وقد شكَّل الأطفال شريحة هامة من ضحايا الاستغلال الجنسي؛ نظرًا لضعف قدراتهم الجسدية والذهنية، حيث تشير الدراسات والتقارير الدولية إلى سعة حجم استغلال هذه الشريحة وطابعها واسع الانتشار، وقد تلقى المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين (NCMEC*) بالولايات المتحدة عام 2017، أكثر من 10.2 مليون تقرير عن حوادث الاستغلال الجنسي للأطفال من خلال (CyberTipline*)[2]. ويعد ذلك جريمة ضد الطفولة وانتهاكًا لحقوق الإنسان؛ كونه يشكل عملًا تنجم عنه أضرار جسيمة يمكن أن تعصف بالنمو النفسي والعقلي والاجتماعي للطفل، إضافة إلى ما قد يؤدي إليه من حمل مبكر للفتيات، والأمراض المعدية عن طريق الممارسة الجنسية.[3] وعلى الرغم من أن المواد الإباحية وخاصة المواد الإباحية للأطفال، ليست جديدة، لكن استهلاكها في ارتفاع متزايد مع نمو استخدام الإنترنت، إذ يوفر الإنترنت للناس طريقة سريعة وغير مكلفة نسبيًا للوصول إلى المواد المنحرفة، مع إبقاء الفرد مجهول الهوية، والشعور بانخفاض المخاطر القانونية. ففي الماضي، كان يتعين إرسال المواد عبر النظام البريدي، أو شراؤها من أحد المتاجر، ولكن الآن يتيح الإنترنت لشخص ما أن يشتري أو يتاجر أو ينتج تلك المواد بخوف أقل من المخاطر الاجتماعية أو القانونية. حيث يمكن استخدام الإنترنت للبحث عن مجموعة واسعة من المعلومات في غضون ثوانٍ، وفي أي مكان تقريبًا، من خلال الهواتف أو أجهزة الحاسب المحمولة. بالنسبة للفرد الذي يسير في المسار المنحرف، يبدأ في استخدام التقنيات بشكل مفرط، وبمجرد أن يصبح على دراية بأعمال الكمبيوتر والإنترنت يتناقص الاهتمام بالمخاطر القانونية والمجتمعية، مما يؤدي إلى وصول الشخص في النهاية إلى المواد المنحرفة واستخدامها. حالما يقع الشخص في هذا النمط من الحياة، يبدأ في إجراء اتصالات، وتكوين العلاقات. تتشكل العلاقات من خلال النقاش مع الآخرين على الإنترنت –في المنتديات وغرف الدردشة ومواقع التواصل الاجتماعي– وقراءة المجلات، واستخدام برامج التنزيل، وجلسات طويلة على الإنترنت، وهي تعلم الأفراد كيفية العثور على عناصر محددة، وإخفاء هذه العناصر على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم، ومعرفة من يجب أن يتفاعلوا معه ضمن هذه الثقافة. ومنذ أصبحت التكنولوجيا جزءًا من الحياة اليومية، زادت القدرة على الوصول إلى المواد الإباحية للأطفال وتوزيعها، والحصول عليها بشكل سريع.

يعد قياس كمية المواد الإباحية عن الأطفال الموجودة حاليًا على الإنترنت مهمة صعبة؛ نظرًا لتداول الصور ومقاطع الفيديو للمواد الإباحية، وتوزيعها من خلال المحادثات والمراسلات الفورية والمنتديات. قد تعلن المواقع عن موضوع معين لكنها تملك مجموعة فرعية تركز على المواد الإباحية للأطفال، كما يمكنك نشر سلسلة رسائل على الموقع يمكن للمرء أن يجد فيها المواد المنحرفة. إن التوسع في المواد التي يتم توفيرها، وإيجاد طرق مبتكرة لمنع تنفيذ القانون من الإمساك بها، يجعل الوصول لحجم المواد الإباحية للأطفال مهمة مستحيلة تقريبًا. ويمكن إجراء المقابلات بناءً على محرك البحث على الإنترنت والإحصاءات؛ ومع ذلك، من المستحيل تقريبًا حساب عدد صحيح ودقيق عن مقدار المواد المتوفرة. لقد قام (CyberTipline) بتحليل 236 مليون صورة ومقطع فيديو للمواد الإباحية المتعلقة بالأطفال عام 2017، وذلك مع نشر مئات الصور الجديدة يوميًا. بمعنى آخر، يتم استغلال عدد لا يحصى من الأطفال يوميًا.[4] أدت سهولة الوصول إلى الإنترنت إلى زيادة غير مسبوقة في جرائم الجنس عبر الإنترنت، والتي شملت الأطفال. "تستخدم هذه الجرائم الإنترنت كوسيلة لنقل المواد الجنسية إلى الأطفال، أو لجذب الأطفال لأغراض الاتصال الجنسي، أو لإنتاج أو توزيع أو حيازة المواد الإباحية عن الأطفال". أشار كل من (Casanova & Solursh) إلى أن حيازة المواد الإباحية عن الأطفال جريمة جنسية غير عادية؛ فهي شكل من أشكال الاستغلال الجنسي للأطفال والذي لا يتطلب أي تفاعل مباشر مع الضحية. لسوء الحظ، أصبح الإنترنت آلية أخرى لارتكاب الجرائم الجنسية، مما يسمح للجناة ببناء شبكات وموارد تشجيع الإيذاء، وتبادل المواد الإباحية للأطفال، وتعلم كيفية إغراء الضحايا، وكلهم يعتمدون على ميزة عدم القدرة على الكشف عن هويتهم.[5] إذن نحن أمام إشكالية حقيقية، يتفاوت حجم خطورتها بين مجتمع وآخر لأسباب كثيرة؛ منها أن التقدم التكنولوجي ما زال يجعل من السهل والأكثر أمانًا على نحو ملحوظ بالنسبة للمستهلكين الوصول إلى المواد الإباحية. أشارت الدراسات السابقة إلى أن صور الأطفال ما زالت آخذة في زيادة مستمرة. على سبيل المثال، بلغ عدد الطلبات على الصور ومقاطع الفيديو الجنسية الصريحة التي يقوم بتوفيرها المعتدون على الأطفال جنسيًا أكثر من 116000 يوميًا، مع العلم أن 20% من المواد الإباحية على الإنترنت هي مواد إباحية للأطفال، استنادًا إلى دراسة أجراها المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين على

البيانات التي تم جمعها من 6000 تقرير قام بها (Cyber Tipline) في عام 2015. بالنظر إلى أن هناك وفرة من المعتدين الذين يبحثون عن الضحايا من الأطفال، توصل المركز أن ما يقرب من 725000 طفل تم استهدافهم وطلبهم للقاء شخصيًا، بقصد ممارسة الجنس. واتضح أن 89 % من الاستغلال الجنسي للأطفال حدث أثناء غرفة الدردشة أو محادثات المراسلة الفورية. علاوة على ذلك، ولأن الأطفال يعرفون أن أنشطة الإنترنت الخاصة بهم لا تتم مراقبتها من قبل آبائهم، فإن 69% من الأطفال لا يتواصلون مع والديهم عندما يتلقون رسائل من الغرباء[6]. ونمت صناعة المواد الإباحية للأطفال بوتيرة أسرع مما كانت عليه سابقًا، خاصة عندما تكيفت مع هذا الشكل الجديد من التكنولوجيا، وتحولت مرة أخرى من مشكلة محلية إلى تجارية؛ بسبب قدرتها على التسلل إلى المنازل وأماكن العمل لجميع المتصلين بالإنترنت. في عام 2015، كانت هناك 1143 شكوى عن استغلال الأطفال في المواد الإباحية في اليابان. في يناير 2016، أفادت شرطة المملكة المتحدة أن 191 من أصل 1232 من ضحايا الاستغلال في المواد الإباحية الذين تم الإبلاغ عنهم منذ أبريل 2015 كانوا دون سن 18 عامًا والبعض منهم لا تقل أعمارهم عن 11 و12 عامًا. وفي عام 2017، تلقى Facebook تقارير تفيد بأنه تمت مشاركة مقاطع فيديو جنسية للأطفال من خلال تطبيق Messenger الخاص به. وبعد حذف هذه المواد وإخطار السلطات في الولايات المتحدة، بدأ المركز الوطني للجرائم الإلكترونية في الدنمارك بالتحقيق في القضية، وقرر أن أكثر من 1000 طفل وشاب في الدنمارك شاركوا وأعادوا توزيع مقطع فيديو جنسي يضم طفلين في الخامسة عشرة من العمر يمارسان الجنس. منذ ذلك الحين، تم اتهام 1004 من الجناة المزعومين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و20 عامًا بإعادة توزيع مواد إباحية للأطفال[7]. ومع ذلك –ومن منظور عالمي– ليست المواد الإباحية عن الأطفال غير قانونية في كل بلد، ولكنها في الحقيقة متاحة قانونًا، ومتاحة للحيازة الشخصية. على سبيل المثال، يجرم القانون الياباني فقط إنتاج أو توزيع (أي الحيازة المخصصة للبيع أو التوزيع) للمواد الإباحية عن الأطفال. ومن ثَمَّ فإن عدم وجود تشريع ضد "الحيازة الشخصية" للمواد الإباحية عن الأطفال يفسر السبب في اعتبار اليابان مركزًا قويًا للمواد الإباحية عن الأطفال على الإنترنت. بناءً على ذلك، أصبح استغلال الأطفال في المواد الإباحية مشكلة عالمية؛ بسبب تقدم التكنولوجيا وتوافرها على مستوى المستهلك.[8]

وتحاول الدراسة الراهنة تحقيق عدد من الأهداف هي:

- التعرف على ماهية استغلال الأطفال في المواد الإباحية.
- إلقاء الضوء على العوامل التي تعرض الأطفال للاستغلال في المواد الإباحية.
- التعرف على العلاقة بين استغلال الأطفال في المواد الإباحية والاعتداء الجنسي عليهم.
- التعرف على هوية مستغلي الأطفال في المواد الإباحية.
- الكشف عن الآثار المترتبة على استغلال الأطفال في المواد الإباحية.

ثانيًا- مفهوم استغلال الأطفال في المواد الإباحية

يعرف استغلال الأطفال في المواد الإباحية عبر الإنترنت بأنه: "أي تصرف جنسي من قبل شخص بالغ، موجه إلى الطفل عبر الإنترنت، مجبرًا إياه على القيام بأفعال ذات بُعد جنسي، أو تشجيعه على القيام بهذه الأفعال، أو التوسط فيها، أو الإفادة منها، أو استغلالها عن طريق النشر، أو التوزيع، أو بأي شكل من الأشكال، بهدف الحصول على المنفعة المادية، أو لغاية إشباع جنسي للبالغ أحيانًا".[9] ويلتبس الأمر لدى بعض الباحثين الذين يدخلون استغلال الأطفال في المواد الإباحية ضمن مفهوم استغلال الأطفال في الدعارة؛ مفهوم دعارة الأطفال يشمل عندهم كل المواد المستعملة التي تنتج صورًا تبين بوضوح مشاهد أطفال في أوضاع مخلة بالحياء، والصحيح هو أن استغلال الأطفال في المواد الإباحية يعد أحد صور الاستغلال الجنسي للأطفال التي تتميز عن استغلال الأطفال في الدعارة، رغم أنهما كثيرًا ما يتداخلان فتقود إحداهما إلى الأخرى. تُعرف الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الجرائم المعلوماتية للمواد الإباحية للأطفال استغلالَ الأطفال في المواد الإباحية بأنها: "كل مادة إباحية تمثل بطريقة مرئية حدثًا يقوم بسلوك جنسي صريح، أو صورًا حقيقية تمثل حدثًا يقوم بسلوك جنسي صريح. ويعكس ذلك مجموعة من العناصر التي تكون مفهوم المواد الإباحية للأطفال، وهي: "أي تصوير مرئي متعلق بطفل أو أكثر، يظهر أعضاءه الجنسية أو نشاطًا جنسيًا يشترك فيه الطفل، سواءً كان هذا التصوير حقيقيًا أو افتراضيًا أو بالمحاكاة"[10].

ولكن القانون الكندي كان أعم وأشمل في تجريم استغلال الأطفال في المواد الإباحية؛ حيث نص على أن أي شخص يمتلك أو يوزع أو يتلقى أي تصوير لقاصر يمارس سلوكًا جنسيًا صريحًا يعد منتهكًا للقانون، وكذلك الأفراد الذين يستخدمون أي قاصر أو يقنعونه أو يحرضونه أو يرغمونه على الانخراط في أي سلوك جنسي صريح بغرض إنتاج أو إرسال تصوير مرئي لمثل هذا السلوك، مع العلم بأن التصوير سيتم نقله للإتجار به بين الولايات أو التجارة الخارجية (أي عبر الإنترنت)، قد يُسجن ما بين 15 و30 عامًا لارتكاب جريمة أولى، وما بين 25 و50 عامًا لارتكاب جريمة ثانية.[11] وهناك اختلاف بينه وبين النظام الفيدرالي للولايات المتحدة الذي يلقي القبض على أي شخص لحيازته أو توزيعه أو إنتاجه موادًا إباحية للأطفال، لكن تعريف المواد الإباحية للأطفال في كندا لا يشمل فقط الصور المرئية، لكنه يجرم أيضًا المواد المكتوبة، مثل: الرسومات والقصص، والتسجيلات الصوتية التي تصف المواد الإباحية للأطفال. أيضًا، قد يتم إدانة شخص ما في كندا بسبب "الوصول" إلى المواد الإباحية للأطفال، بغض النظر عما إذا كان الشخص يمتلك الصورة نهائيًا أم لا (مثل التنزيلات).[12]

ثالثًا- المقولات النظرية:

1- نظرية التعلم الاجتماعي: Social Learning Theory

طبق "**ألبرت باندورا**" في الأصل نظرية التعلم الاجتماعي (SLT) الشهيرة على قضية العدوان في محاولة لشرح كيف يظهر الأفراد سلوكًا عدوانيًا، واقترح أن الأفراد يكتسبون السلوكيات الاجتماعية من خلال التجربة المباشرة، وكذلك بشكل غير مباشر من خلال ملاحظة النماذج. قد تشمل النماذج أقران الفرد، أو الأشقاء، أو الشخصيات في وسائل الإعلام. من خلال مراقبة النماذج، يتوصل الفرد إلى فهم طبيعة السلوكيات التي يتم مكافأتها اجتماعيًا، والسلوكيات غير المقبولة أو التي يتم العقاب عليها.

استخدم عدد من العلماء نظرية التعلم الاجتماعي لشرح آثار التعرض لأنواع مختلفة من المواد الإباحية، كان الافتراض الأساسي الكامن وراء عمل "باندورا" المبكر حول التعلم الاجتماعي والعدوان هو أن الأفراد لديهم ميل فطري للتصرف بطريقة معادية للمجتمع، لكنهم تعلموا -من خلال التفاعل البيئي- أن بعض هذه السلوكيات غير مقبولة اجتماعيًا. ويعتقد أن الأفراد تم منعهم من التصرف بناءً على

الحوافز الفطرية من خلال تعلم أعراف السلوك الاجتماعي المقبول، وفهم العقوبات والمكافآت المرتبطة بخرق هذه الاتفاقيات أو التمسك بها، من خلال ملاحظة النماذج، إما في وسائل الإعلام أو المستوى الشخصي. كان الباحثون في بعض الأحيان على استعداد لافتراض أن الدوافع الأساسية يمكن تثبيطها أو منعها من خلال مراقبة النماذج. على سبيل المثال، وجد (Check,1984) و(& Haber, Feshbach Malamuth,1980) أن الرجال الذين شاهدوا مشهدًا يتم فيه اغتصاب امرأة، ويبدو أنهم أثيروا جنسيًا ويتعرضون للمتعة، أظهروا انخفاضًا في الموانع ضد ارتكاب مثل هذا السلوك بأنفسهم. كان أحد المبررات الأساسية التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة لقانون حماية الطفل في باكستان (CPPA) هو أن التعرض لمحتوى إباحي للأطفال يمكن أن يؤدي إلى تأثير "الاعتداء الجنسي على القاصرين أو استغلالهم.[13] ويمكن استخدام نظرية التعلم الاجتماعي لاستكشاف الانحراف الجنسي، وشرح كيفية تطوير السلوكيات الجنسية من خلال الملاحظة غير المباشرة، ونماذج السلوكيات الجنسية المرصودة في مرحلة الطفولة. هناك ثلاثة عوامل تشارك في اكتساب السلوكيات الاجتماعية: دور الفرد، ونوع السلوك، وعواقب السلوك المرصود (باندورا، 1977). ثانيًا، يجب أن يكون نوع السلوك الذي يتم عرضه مرتبطًا بالسلوكيات التي تم تعلمها مسبقًا. إذا كانت هناك عواقب سلبية مرتبطة بالنموذج، فإن احتمالية تكرار السلوك تقل. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت هناك استجابة إيجابية أو عند عدم وجود استجابة سلبية، فإن السلوك المرصود يكون أكثر جاذبية، مما يزيد من فرص التكرار في المستقبل. توفر هذه العوامل فهمًا أكبر لكيفية تطوير السلوكيات. يمكن أيضًا تطبيق هذه العوامل الثلاثة على السلوكيات الإجرامية والمنحرفة جنسيًا، وهنا يمكن محاولة فهم فرضية العلاقة بين المسيء والمواد الإباحية والاهتمام الجنسي المنحرف. أي إن الأطفال الذين تعرضوا للإيذاء الجنسي سوف يعتدون جنسيًا على أطفال آخرين، إما كمراهقين أو بالغين؛ لأنهم تعلموا أنماطًا جنسية منحرفة. يُطلق على هذا أيضًا "دورة الإساءة" التي تؤكد استمرار سلوكيات الإساءة عبر الأجيال. علاوة على ذلك، تقترح نظرية التعلم الاجتماعي أن المواد الإباحية العنيفة تعمل كنموذج لمرتكبي الجرائم الجنسية، وتشجع السلوكيات الجنسية المنحرفة، وتعزز الدوافع الجنسية المنحرفة للجاني.[14] حقيقة فالمواد الإباحية للأطفال تساعد على إعادة دورة الاعتداء الجنسي على الأطفال، والقلق العام بشأن حيازة ومشاهدة

المواد الإباحية للأطفال يكمن في أن هؤلاء الأفراد قد ارتكبوا أو سيرتكبون جريمة جنسية في المستقبل. وقد نوقشت مخاوف مماثلة فيما يتعلق باستغلال الأطفال في المواد الإباحية عن طريق الإنترنت، أحد الأسباب المقترحة لذلك هو الافتراض بأن الأفراد الذين يستهلكون المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال يعانون من اضطراب ميول الأطفال. وقد فحص Seto and Eke (2005) السجلات الجنائية لـ 201 من المذنبين البالغين في فرع المواد الإباحية للأطفال، باستخدام قواعد بيانات الشرطة، وتم العثور على التاريخ الجنائي ليكون عاملًا هامًا في إعادة تكرار الجريمة. بالمقارنة مع أولئك الذين ليس لديهم سجل جنائي سابق، وجِد أن مرتكبي جرائم استغلال الأطفال في المواد الإباحية المدانين بجرائم جنسية سابقة أو متزامنة، كانوا أكثر عرضة للإساءة مرة أخرى بأي شكل من الأشكال.[15]

2- نظرية الأنشطة الروتينية: Routine Activities Theory

ذهب (Madriz، 1996) إلى أن المجتمع وأنماط نشاطه في حالة تحول مستمر، خاصة مع تطور التكنولوجيا الجديدة. على سبيل المثال، تطورت الأنشطة اليومية والروتينية للأطفال من الدراجات والدمى إلى ألعاب الفيديو والإنترنت. ومع ظهور تقنيات مبتكرة، ترافق هذه التطورات أساليب جديدة للإيذاء. ركزت الاختبارات المبكرة لنظرية الأنشطة الروتينية –والتي غالبًا ما تُستخدم لفحص أنواع مختلفة من الإيذاء– على أهمية البيئة كمكون حيوي للتفاعل بين المجرمين والضحايا. حيث إن البيئة والفضاء الإلكتروني عامل ضروري يجب أن يكون حاضرًا من أجل المشاركة في الأنشطة عبر الإنترنت، ولكنه يصبح وسيلة للمضايقات أو جرائم الإنترنت، وقدرته على إخفاء الهوية توفر فرصة للانخراط في تلك الأنشطة دون وجود وصي. حيث يمكن للطرفين سواء الجاني أو الضحية المشاركة في سلوكيات منحرفة دون وجود الكثير من الوصاية. وفقًا لـ (Felson,1987) فإن الافتقار إلى الضوابط السلوكية يشجع على الرغبة في المشاركة في نشاط إجرامي، على سبيل المثال، توفر غرف الدردشة، وخدمات المراسلة الفورية، ومواقع الشبكات الاجتماعية على شبكة الإنترنت للجناة عددًا كبيرًا من الفرص لاستغلال الضحايا. وقد اقترح (Roncek and Maier, 1991) أن نظرية الأنشطة الروتينية يمكن استخدامها لدراسة جرائم الاستغلال. تنص هذه النظرية على أن هناك ثلاث مكونات ضرورية من أجل حدوث جريمة: هدف مناسب، عدم وجود وصي قادر على الحماية، ودافع للجاني. علاوة على ذلك، فإن الجريمة ليست حدثًا عشوائيًا، ولكنها تتبع أنماطًا منتظمة تتطلب هذه المكونات

الثلاث. ويتضح من خلال تلك المكونات الثلاث أن الأفراد الذين يدخلون بيئات غير آمنة ويشاركون في أنشطة محفوفة بالمخاطر هم الأكثر عرضة لأن يصبحوا ضحايا للجريمة. ومع ذلك، فإن غياب واحد أو أكثر من المكونات الثلاثة لنظرية الأنشطة الروتينية سيقلل بشكل كبير من احتمالية التعرض للإيذاء. كما تقدم النظرية تفسيرًا منطقيًا للإيذاء، من خلال اقتراح أن السياق الاجتماعي للإيذاء هو عامل رئيس في خطر التعرض له. على الرغم من أن الجاني قد يكون لديه الدافع لارتكاب جريمة، يجب أن تكون هناك فرصة مناسبة، وإلا فمن غير المرجح أن تحدث تلك الجريمة[16].

رابعًا– الدراسات السابقة المتعلقة باستغلال الأطفال في المواد الإباحية

- هدف "Danielle Deep" عام 2016، في دراسته عن دور الإنترنت في الاستغلال الجنسي للأطفال، إلى معرفة الأساليب التي يستخدمها المعتدون للإيقاع بالأطفال، وكيف يلعب سلوك الطفل دورًا في قابلية تعرضه للإغواء، وما هو دور نظام التعليم في حماية الأطفال. توصلت الدراسة إلى أن استخدام الأطفال للإنترنت باستمرار، سمح لهم بأن يصبحوا عرضة للإيذاء عبر الإنترنت. غالبًا ما يتوصل المعتدون للأطفال عبر الإنترنت، من خلال زيارة غرف الدردشة وتطبيقات المراسلة الفورية، حيث يمثل الاتصال الأول مع الطفل الذي يقوم به المستغلون والمعتدون 33% من الجرائم المرتكبة باستخدام تقنيات الاستدراج والابتزاز الجنسي. وقد وصل الاستغلال الجنسي للأطفال إلى معدلات عالية، حيث تم الإبلاغ عن 89٪ من حالات الاستغلال الجنسي تجاه الأطفال، وذلك نتيجة القدرة على عدم الكشف عن هوية الجناة عند التواصل والبحث عن الضحايا واستغلالهم من خلال نشر المواد الإباحية للأطفال. يلعبُ الاستدراج دورًا مهمًا في تمكين المحتالين/ المعتدين لاستغلال الأطفال في المواد الإباحية، فبمجرد أن يقوم المحتال بتحديد موقع الطفل محل الاهتمام، يحاول الاتصال بالطفل، ومن خلال محادثة مستمرة بينهما يحاول أيضًا الحصول على معلومات شخصية عن الطفل. مثل: المكان الذي يعيش فيه، وإذا كان لديه أي أشقاء، أماكن قضاء أوقات فراغه عندما يكون بعيدًا عن أسرته. ويستخدم المحتال/ الجاني أسلوب الصيد لمعرفة المعلومات الشخصية مثل: أسماء الأصدقاء، أو البحث عن أفراد الأسرة. واعترف 85٪ من الشباب بنشر معلومات شخصية على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بهم؛ تتضمن تاريخ ميلادهم، واسمهم الحقيقي واهتماماتهم.

يحاول المحتال/ الجاني الحصول على ثقة الطفل، وتكوين رابط عاطفي وتوطيد علاقته به، والتحدث معه حول الحفاظ على سرية علاقتهما، وذلك قبل محادثته للطفل عن الأمور الجنسية، ثم يطلب المحتال/ الجاني منه التقاط صور عارية أو مقاطع فيديو لنفسه لإرسالها إليه بثقة، وإخبار الطفل أنها لن يتم توزيعها. فالأطفال الذين– غالبًا ما– يكونون عرضة للوقوع كضحايا للمحتالين عبر الإنترنت هم أولئك الذين يفتقرون إلى الإشراف الأبوي، ويظهرون سلوكًا محفوفًا بالمخاطر، والذين يتبنون اسمًا جنسيًا لحساباتهم الشخصية على الإنترنت، ويهتمون بمحادثة من هم أكبر سنًا أو الارتباط بعلاقة جنسية معهم. قد يكون استخدام غرف الدردشة عبر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي هو الخيار الوحيد الذي يتعين على بعض الأطفال استخدامه للتواصل مع الأصدقاء والتعرف على أشخاص جدد؛ لأنهم يشعرون براحة أكبر، خاصةً إذا كانت حياتهم المنزلية غير مُرضية، أو يتدنى احترامهم للذات، أو يتعرضون للتنمر في المدرسة، أو يعانون من الاكتئاب وينبذون اجتماعيًا. كما حدد التحليل الناتج عن تلك الدراسة أنه على الرغم من أن استعلامات البحث والمواقع التي يزورها الطلاب تبدو غير ضارة بطبيعتها، فقد تم اكتشاف أن 86.67٪ من عمليات البحث اشتملت على محتوى غير لائق للبالغين، وضار بشكل مباشر أو غير مباشر بالأطفال.[17]

–هدف "Michael Morris " عام 2017، في دراسته عن الاستغلال الجنسي إلى معرفة تأثير التكنولوجيا على استغلال الأطفال والإتجار بالبشر، وكيف يرتبط الإتجار بالبشر بصناعة المواد الإباحية؟ وتوصلت الدراسة إلى أن إجمالي الربح العالمي لصناعة المواد الإباحية حوالي 9 مليار دولار، حيث تمثل المواد الإباحية للأطفال حوالي 3 مليار دولار، وستستمر المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال في النمو مع نمو صناعة المواد الإباحية.

يشعر الناس بالملل من التصوير السائد ويتجهون نحو الأنواع المتطرفة مثل: المواد الإباحية للأطفال. ويتصاعد ذلك مع عمليات البحث التي تصل إلى 116000 عملية كل يوم عن المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال، ويشير ذلك إلى أن تلك الصناعة ستستمر في النمو. وتوصلت أيضًا إلى أنه يتم التعامل مع الأطفال الصغار الذين يتم الإتجار بهم لأغراض الاستغلال الجنسي تمامًا مثل ضحايا الإتجار بالبشر والجنس، ويتم إجبارهم وإكراههم على الأداء في هذه الأفلام، إلى جانب إنتاج

صور ثابتة للتوزيع على العملاء الذين يدفعون. ويضطر ضحايا الإتجار إلى مشاهدة الأفلام الإباحية، ويُتوقع منهم أداء نفس الأعمال الإباحية. وتسبب الطلب على المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال في سقوط المزيد من الأطفال ضحايا للإتجار بالجنس لإنتاج الأفلام لتلبية تلك المطالب، كما يتم تسويق إعلانات المواد الإباحية والإتجار بالبشر عبر الإنترنت بطرق مماثلة. كلاهما يستخدم مواقع الويب مع صور للشابات المتاحات، والخدمات والأسعار لأنواع مختلفة من الجنس[18].

– هدفت "Alyssa Breslow" في دراستها عام 2018، عن مخاطر الإنترنت والاستغلال الجنسي للأطفال، إلى معرفة أساليب الابتزاز والاستدراج الجنسي التي يمكن أن يتعرض لها الأطفال من قبل المعتدين الجنسيين عبر الإنترنت، مع محاولة تثقيف الأطفال والمجتمع حول طرق الابتزاز الجنسي للأطفال، وتسليط الضوء على التدابير الوقائية التي تم اتخاذها لحماية الأطفال من المخاطر عبر الإنترنت. وتوصلت الدراسة إلى أن الإنترنت يشكل العديد من الأخطار على الأطفال، خاصة مع الاستخدام المتزايد للهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر والإنترنت، إذ يتعرض الأطفال لخطر الاستغلال في أي مكان وفي أي وقت. وخلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن عددًا كبيرًا من الأطفال الذين وقعوا ضحية للاستمالة الجنسية شعروا بالحرج والذنب بسبب الوقوع في حيل المعتدين الجنسيين، وشعروا أيضًا أنهم سيواجهون مشاكل إذا أبلغوا عن عمليات الاحتيال التي تلحق بهم. كشفت الأدلة أن الأطفال بحاجة إلى أن يتعلموا أكثر عن المصطلحات غير المألوفة المتمثلة في الابتزاز والاستمالة الجنسية. عند القيام بذلك، يحتاج البالغون والمجتمع إلى أن يدركوا هذه الأفعال المروعة المستمرة التي يلحقها المعتدون الجنسيون بالأطفال، وأن يساعدوا الأطفال في تحديد الاتجاهات التي قد يستخدمها هؤلاء المعتدون. من الضروري أن يفهم المجتمع أنه تم تطبيق التدابير الوقائية للحفاظ على سلامة الأطفال أثناء الاتصال بالإنترنت، ولكن الوعي أمر أساسي لمنع الأطفال من الاستغلال الجنسي أثناء الاتصال بالإنترنت[19].

– هدفت "Kylie Zittle" عام 2020، في دراستها عن طرق مكتب التحقيقات الفيدرالي في مكافحة استغلال الأطفال في المواد الإباحية عبر الإنترنت، إلى معرفة الأساليب التكنولوجية التي يستخدمها

مكتب التحقيقات الفيدرالي لمكافحة المواد الإباحية للأطفال عبر الإنترنت، وكيف أثرت التكنولوجيا على تحقيقات المكتب في الوصول إلى مستغلي الأطفال في المواد الإباحية، والقضايا القانونية والدستورية التي نشأت فيما يتعلق بمكتب التحقيقات الفيدرالي بشأن مرتكبي جرائم المواد الإباحية للأطفال المشتبه بهم عبر الإنترنت. أوضحت الدراسة مدى جديّة تعامل مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) مع قضية استغلال الأطفال في المواد الإباحية عبر الإنترنت، والمدى الذي سيذهب إليه المكتب لمكافحته. وأوضحت أن هناك نهجًا متعدد الأوجه لمكافحة استغلال الأطفال في المواد الإباحية عن طريق: تنفيذ القانون، وتسليط الضوء على العمليات التي قام بها مكتب التحقيقات الفيدرالي، ومحاولته الحفاظ على احترام حقوق المتهمين. بالإضافة إلى ذلك، تم إلقاء الضوء على زاوية مظلمة من مواقع الويب، ولفت الانتباه إلى مؤسسة إجرامية تعمل على مستوى يتجاوز ما يتخيله معظم الناس. لقد تضمنت الموضوعات الأساسية لهذا البحث إخفاء الهوية والابتكارات التكنولوجية، واستخدام مكتب التحقيقات الفيدرالي لكل منها للقبض على المجرمين، والتي تتضمن أيضًا الحلول الممكنة للقضايا القانونية والدستورية ضمن نطاق السلطة التي يتمتع بها مكتب التحقيقات الفيدرالي حاليًا. إن طبيعة هذا النوع من الجرائم ذاتها تؤثر سلبًا على تنفيذ القانون وهو أمر شاق بدنيًا وعقليًا؛ فالصور ومقاطع الفيديو المزعجة التي يكشف عنها المحققون تسبب إجهادًا نفسيًا وعقليًا وجسديًا. ومع ذلك، فإن هذا يتضاءل بالمقارنة مع الضرر الذي يصيب الضحايا والمجتمع. وفي النهاية، على الرغم من بعض الصعوبات، فإن غالبية العمل الذي تم القيام به لتحديد الأطفال ضحايا الاستغلال في المواد الإباحية عبر الإنترنت وإنقاذهم، وكشف المجرمين ومقاضاتهم، أمر عظيم ويستحق هذا الجهد المبذول من أجله[20].

خامسًا- العوامل التي تُعرض الأطفال لخطر الاستغلال بالمواد الإباحية

تحظى الجرائم الجنسية المرتكبة ضد الأطفال على الإنترنت باهتمام كبير من وسائل الإعلام، واهتمام الجمهور بشكل عام. والسبب في ذلك هو أن ضحايا هذه الجرائم هم أضعف أفراد المجتمع. يدخل الطفل هذا العالم بريئًا، ويحافظ على تلك البراءة عادةً حتى سن المراهقة، ما لم تكن قد فسدت أو تعرضت للتلف في وقت مبكر من قِبل البالغين. ولا بد أن هناك عوامل تدفع بالطفل إلى التعرض

لهذا الاستغلال الجنسي، وقد يكون هذا العامل متمثلًا في تمزق الأسرة، من قبيل وقوع العائل فريسة للمرض أو فقده لعمله، أو موت أحد الأبوين أو كليهما، وترك الأطفال دون دعم من قِبل الكبار. ويعد العنف العائلي أيضًا من عوامل زيادة الضعف؛ فالأطفال قد يهربون من المسكن المعرض للعنف ليعيشوا بالشارع، حيث يتزايد انهيار موقفهم أمام الاستغلال والعنف والإتجار. والكثير من الأطفال الذين يندرجون في تجارة الجنس قد تعرضوا للاستغلال في بداية الأمر من قِبَل أحد الأقرباء، وكان هذا الانتهاك بمثابة عامل محدد فيما يتعلق بفرارهم من المسكن، ووقوعهم في نهاية المطاف فريسة للاستغلال الجنسي التجاري. والأطفال الخارجون عن نطاق التعليم–سواء بسبب عدم قيدهم بالمدارس على الإطلاق، أم بسبب تخلفهم عنها– معرضون للمخاطر أيضًا، فالفُرص المتاحة أمامهم ضئيلة، والمستغلون على استعداد للاستفادة من ذلك[21].

من الصعب معرفة عدد الأطفال الذين يقعون ضحية كل عام، ولكنهم يعيشون مع ذكريات مؤلمة لبقية حياتهم. لقد أصبح من الصعب حماية الأطفال كما كنا نحميهم في الماضي؛ لأن الإنترنت أصبح وسيلة اتصال شائعة للغاية في مجتمعنا. على الرغم من استخدامهم طرقًا مبتكرة لحماية الأطفال من مختلف الانتهاكات، فالإنترنت يستخدم كوسيلة "تجلب العالم بكل سهولة إلى متناول يدك" وتسمح لأي شخص بالوصول إلى أي نوع من المعلومات المطلوبة. سابقًا، اعتاد الآباء أن يقلقوا على أطفالهم وهم يلعبون خارج المنزل دون إشراف؛ خوفًا من أن يختطفهم شخص غريب أو يعتدي عليهم جنسيًا بينما الآباء في المنزل. ويقل خوفهم عندما يكونون داخل المنزل، حيث يعتقدون أنهم بمكان آمن، ولا يوجد شيء يضر بهم، لكن عندما يتحدث الأطفال عبر الإنترنت في غرف الدردشة المختلفة مع أشخاص غرباء، فإنهم يسمحون لهؤلاء الأشخاص بالدخول إلى المنزل بشكل غير مباشر، دون منح إذن الأبوين. وقد يبذل الأطفال جهدًا كبيرًا لإخفاء محادثاتهم مع هؤلاء الأفراد الذين قد يكونون "مرتبطين بهم" عبر الإنترنت. وقد يفشل الآباء في تحذير أطفالهم من "الخطر الغريب" الذي يتربص بهم عبر الإنترنت، فقد أصبح الإنترنت ملعبًا جديدًا، ولم يعد من السهل التعرف على الشخص الغريب بسبب الهوية المجردة للإنترنت. ومن هنا يتضح الاعتقاد الخاطئ القائل إنه "عندما يكون الأطفال في المنزل فهم بأمان" بسبب النمو المتفشي للمواد الإباحية للأطفال واستدراجهم عبر الإنترنت. وفي عام 2018

وجد مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) بالولايات المتحدة موقع ويب يسمي (TOR) قائم على إخفاء هوية المستخدم، يعرض حوالي 1,3 مليون صورة لأطفال تعرضوا لاعتداء جنسي عنيف. واكتشف أن لديه ما يقرب من 200,000 مستخدم مسجل و100,000 شخص دخلوا إلى الموقع خلال فترة 12 يومًا" لذلك، هناك حاجة إلى تشريع قوي لمكافحة استغلال الأطفال في المواد الإباحية في كل بلد[22].

يمكن أن يكون الإنترنت مفيدًا جدًا للأطفال، وغالبًا ما يكون الوصول إلى الإنترنت مطلوبًا حتى يتمكن الأطفال من تطوير مهاراتهم والقيام بعمل جيد في المدرسة. في الواقع، أظهرت الدراسات أن تعلم الكمبيوتر يرتبط بنتائج اختبار أعلى في الرياضيات والقراءة للأطفال، وبالرغم من ذلك هناك قلق من أن زيادة استخدام الإنترنت والكمبيوتر ستؤدي بالطفل إلى عزلة اجتماعية حقيقية، ولكن مصدر القلق الأكبر هو خطر تعرض الأطفال للمواد الإباحية عبر الإنترنت، بالإضافة إلى تعرفهم على الغرباء الذين يستدرجونهم لذلك. وما يعزز هذا الخوف هو ما أفادت به (INHOPE*) المؤسسة الدولية لخطوط الإنترنت الساخنة، من أنها في عام 2017 تلقت 1.2 مليون تقرير، 18٪ منها كانت عبارة عن صور جنسية مسيئة للأطفال (من 14 إلى 17 عامًا)، و79٪ كانوا من الأطفال قبل سن البلوغ (من سن 3 إلى 13 سنة)؛ و3٪ كانوا من الرضع (من سن 0 إلى 2). وفي عام 2018 أفادت أيضًا أنه من ضمن 2082 صورة ومقطع فيديو التقطوا للأطفال، تبين أن 98٪ يصور الأطفال البالغين من العمر 13 عامًا أو أصغر، واتضح أن 18٪ من هذه الصور يحتوي على نشاط جنسي. بالنظر إلى هذه المخاوف والإحصاءات، هناك دراسة قام بها (Harman et al.,2005) أظهرت أنه يجب على الوالدين الإشراف على الأطفال أثناء تصفحهم للإنترنت من أجل خفض قلقهم عليهم، ولمعرفة من يتواصلون معهم من خلال المراسلة الفورية على الإنترنت وبغرف الدردشة المختلفة، لأن هذا هو المكان الذي يمكن للأطفال من خلاله مقابلة هؤلاء الغرباء. وأوضحت الدراسة أيضًا ضرورة إشراك موظفي المدارس الموجودين في معامل الكمبيوتر والأماكن التي يمكن للأطفال فيها الوصول إلى الإنترنت، في الرقابة على الأطفال وأن يكونوا على دراية بتلك المخاطر، كبديل لغياب الوالدين بتلك الأماكن. ولكن هناك في بعض الأحيان فجوة بين الأجيال تمنع الآباء من حماية أطفالهم بشكل صحيح، ويمكن للأطفال إلغاء تثبيت برنامج الرقابة عندما يرغبون في استخدام الإنترنت[23].

سادسًا- العلاقة بين استغلال الأطفال في المواد الإباحية والاعتداء الجنسي عليهم

يعد الاعتداء الجنسي على الأطفال أمرًا أساسيًا في استغلال الأطفال في المواد الإباحية، وقد أصبح بيع المواد الإباحية للأطفال سلعة دولية ذات قيمة للمجرمين. على الرغم من ذلك فإن القانون الجنائي غير كافٍ لحماية الأطفال؛ لأن السلطات لا تملك الأدوات الملائمة لتنفيذه، ومن ثَمَّ، فهناك حاجة ملحة للقضاء على المواد الإباحية للأطفال عبر الإنترنت. بالنظر إلى انتشار إساءة معاملة الأطفال المسجلة[24]، ارتفعت قضايا استغلال الأطفال في المواد الإباحية في غرب نيويورك عام 2019. وبين مكتب المدعي العام الأمريكي ومحامي مقاطعة "إيري" تم رفع 80 قضية العام الماضي، وهذا ما يقرب ضعف عدد القضايا المرفوعة في عام 2017، وتتنوع القضايا التي يتعامل معها فريق مكتب التحقيقات الفيدرالي بين رجل قام بتصوير نفسه وهو يعتدي جنسيًا على طفل يبلغ من العمر ثلاث سنوات، ومدرس في مدرسة إعدادية متهم بتصوير فيديو لنشاط جنسي صريح بين طالبين. وفي عام 2019، أبلغت شركات التكنولوجيا عن أكثر من 45 مليون صورة ومقطع فيديو عن استغلال الأطفال في المواد الإباحية، وفقًا لتحقيق أجرته صحيفة نيويورك تايمز. وقد تضاعف هذا العدد لأكثر من الضعف في عام واحد. رفع المدعون الفيدراليون 58 قضية تتعلق باستغلال الأطفال في المواد الإباحية، وهذا أعلى من السنوات الأربع السابقة، حيث يتم تقديم 38 حالة في المتوسط سنويًا. وفي عام 2019، استقبل مكتب المدعي العام الأمريكي 130 حالة تتعلق باستغلال الأطفال في المواد الإباحية[25]. وأشار "Carlson" إلى أن معظم مستغلي الأطفال في المواد الإباحية ليسوا من المتفرجين السلبيين، بل متحرشين ومعتدين جنسيًا على الأطفال. وأشار كل من "Blanchard ,Cantor & Seto" إلى أن ما يقرب من ثلث مرتكبي الأعمال الإباحية عن الأطفال، أبلغت نسبة مئوية صغيرة منهم عن استخدام مواد إباحية كجزء من التحضير للجريمة، أو كجزء من الجريمة نفسها. ويكشف استهداف حائزي المواد الإباحية عن الأطفال وجودَ عدد كبير من المعتدين الجنسيين على الأطفال، لا سيما بين الجناة الذين يعيشون مع الأطفال، أو الذين يمكنهم الوصول إلى الأطفال من خلال عملهم. يستغل المعتدون على الأطفال جنسيًا الإنترنت لتحديد أماكن الضحايا، والتواصل مع الأطفال بطريقة جنسية، والتحدث مع المتحرشين جنسيًا. كما تشكل وفرة المواد الإباحية عن الأطفال على الإنترنت مصدر قلق خاص نظرًا

لاحتمال تأجيجها للخيال، والتي قد تزيد من السلوك المخالف وارتكاب الجريمة.[26] وصرح (مكتب التحقيقات الفدرالي، 2017) "FBI" بتوصل وزارة العدل الأمريكية إلى أحد مواقع الويب، ووجدت أن هناك 1.3 مليون صورة من الصور الإباحية للأطفال. يمكن أن يكون الأطفال عرضة للعديد من الأخطار الناتجة عن الإنترنت، حيث أوضح المركز الوطني لإحصاءات التعليم " National Center for Education Statistics,2017." إمكانية وصول 71٪ من الأطفال إلى الإنترنت، إذ يقع الأطفال ضحايا للأخطار كل يوم، ويحتاج الأطفال إلى أن يكونوا أكثر وعيًا بالمخاطر الموجودة على الإنترنت، وأن يعرفوا العلامات التحذيرية للمحتالين عبر الإنترنت؛ حتى يتمكنوا من البقاء آمنين أثناء الاتصال بالإنترنت. وأعد (Healy) تقريرًا للمؤتمر العالمي لمناهضة الاستغلال الجنسي والتجاري للأطفال، ذكر فيه استخدامات المواد الإباحية عن الأطفال. وقد كتب أن صور الاعتداء الجنسي على الأطفال يمكن استخدامها كحافز جنسي لبعض الناس، حتى الصور غير الجنسية بشكل علني يمكن استخدامها في التخيل الجنسي أو كمقدمة للنشاط الجنسي مع طفل[27]. فلدى المحتالين والمستغلين للأطفال عبر الإنترنت طرق عديدة تتضمن الابتزاز وطرق أخرى لإغواء هؤلاء الأطفال، وقد حدد مكتب التحقيقات الفيدرالي ظاهرة الابتزاز بأنها "جريمة خطيرة تحدث عندما يهدد شخص ما بتوزيع موادك الخاصة والحساسة إذا لم تقدم له صورًا ذات طبيعة جنسية أو خدمات جنسية أو مال". يمكن أن يهدد هذا المحتال–أيضًا–بإيذاء عائلة الطفل أو أصدقائه، من خلال عرض المحتوى الذي تلقاه وإخباره بالامتثال لمطالبه. ذلك المحتوى الذي توصل إليه من خلال غرف الدردشة، حيث يقوم من خلالها الأطفال بنشر الصور ومقاطع الفيديو لأنفسهم، ومن ثم يسجل المحتالون الأطفال الذين يميلون إلى نشر محتوى جنسي ويلاحقونهم. حيث يمكن لهؤلاء المحتالين اختراق الأجهزة الإلكترونية الخاصة بهؤلاء الأطفال عبر الإنترنت، والوصول إلى كاميرات الويب والميكروفونات. وقد لا يعرف الأطفال أنه تم اختراق أجهزتهم.

تعد المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال اعتداءً جنسيًا أيضًا وطريقًا آخر لاستغلال الأطفال في تجارة الجنس، وقد أعلنت وزارة العدل الأمريكية عام 2017، عن 2251 قضية استغلال للأطفال للإتجار بالجنس والمواد الإباحية، عن طريق القوة أو الاحتيال أو الإكراه. ويحظر القانون الفيدرالي إنتاج أو توزيع أو استيراد أو استقبال أو حيازة أي صورة للمواد الإباحية المتعلقة بالأطفال. كما تلقى

المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين في عام 2018، 8,2 مليون تقرير، تضمن إغراء الطفل عبر الإنترنت من قِبَل المحتالين، خاصة الأطفال الذين تعرضوا للاعتداء الجنسي. وهناك أطفال وافقوا على إعطاء الغرباء محتوىً جنسيًا صريحًا لأنفسهم. فمن الضروري توعية الأطفال بأساليب الإغواء التي يستخدمها المحتالون والمعتدون؛ حتى يتمكنوا من البقاء آمنين على الإنترنت، ويمكنهم إبلاغ السلطات عن الاستغلال. وكان المعتدون جنسيًا على الأطفال يجذبون هؤلاء الأطفال إلى تجارة الجنس باستخدام استراتيجيات الاستدراج أو الاستمالة الجنسية[28].

سابعًا- هوية مستغلي الأطفال في المواد الإباحية

أوضحت الأبحاث أن الذكور الذين ارتكبوا جرائم جنسية تشمل الأطفال عادةً ما يعانون من مشاكل في العلاقة الحميمة، والشعور بالوحدة العاطفية، وتدني احترام الذات. وأشارت (Conte,1998) إلى أن مرتكبي الجرائم الجنسية عبر الإنترنت كانوا أكثر انفتاحًا على الخيال، وركزوا أكثر على عالمهم الداخلي وحياتهم العاطفية، وأظهروا مستويات أعلى من الهوس والسلوك القهري. كما ذكر كل من (Sheehan& Sullivan, 2010) في دراسة لهما، تهدف إلى استكشاف خبرات فعلية لأربعة ذكور أدينوا بجرائم استغلال الأطفال في المواد الإباحية، والحصول على فهم أفضل لدوافع الإساءة الجنسية لهؤلاء المجرمين، أن هناك أوجه تشابه أو اختلافات في تجاربهم ووجهات نظرهم وسلوكياتهم. وقد تم تحديد موضوعات ثلاثة فرعية لقياس تجارب حياتهم: تجارب الطفولة، والعزلة الاجتماعية، والاستخدام المبكر للصور الجنسية. وذكر مشارك واحد فقط أنه تعرض لاعتداء جنسي أثناء طفولته، وأشار جميع المشاركين إلى العزلة الاجتماعية، مما أدى إلى انعدام الثقة والشعور بالعجز. أشار جميع المشاركين إلى أنهم كانوا يشاهدون موادًا إباحية بشكل منتظم في عمر 12 عامًا. تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة حددت أن مستغلي الأطفال بالمواد الإباحية يعانون من مشاكل في ضبط النفس أكثر من مشاكل الاتصال. أشارت دراسة (Burgess, 2008) إلى أن أكبر فئة لمرتكبي تلك الجرائم هم الأشخاص في مناصب السلطة على الأطفال (مثل: المعلمين، ورجال الدين). وأشار (Webb ,2007 et al.) إلى أن هؤلاء الجناة ليس شرطًا أن تكون لديهم خلفية جنائية بشكل عام، وهم على علاقة بهؤلاء الأطفال وقت ارتكاب الجريمة. ووفقًا لـ (Reijnen et al., 2009) يعيش هؤلاء الجناة حياة

معزولة اجتماعيًا، ولديهم خلفيات تتضمن الأمراض العقلية، أو العنف، أو إساءة استخدام المواد المخدرة أو الاعتقالات السابقة بسبب جرائم جنسية أو غيرها. ويتمتع مستغلو الأطفال في المواد الإباحية بمستويات تعليمية، وقد حصل 38٪ من 1713 من المذنبين في المواد الإباحية في الولايات المتحدة على شهادة الدراسة الثانوية، و21٪ حصلوا على تعليم جامعي، و16٪ حصلوا على شهادة جامعية، و4٪ حصلوا على شهادة الدكتوراه.

اقترح (Quayle and Taylor, 2002) أنه قبل الإنترنت، كان مستغلو الأطفال بالمواد الإباحية عبارة عن مجموعة معزولة نسبيًا، لكنهم من خلال التكنولوجيا تمكنوا من تشكيل شبكات اجتماعية أكبر بكثير، تُعرف باسم "المجتمعات الافتراضية". تقوم المجتمعات الافتراضية بالاتصال بالضحايا المحتملين من خلال الإنترنت دون ضوابط خارجية أو أي هيئة إدارية رسمية تقيد أعمالهم، ويتيح الإنترنت للجنسين التواصل مع بعضهما البعض، ويعزز الاعتقاد بأن السلوك صحيح وطبيعي من خلال إظهار "الحب" والتعبير عنه للأطفال بدلًا من سوء المعاملة. خاصة أن لديهم مستوى عالٍ من الإثارة الجنسية من خلال استخدام النصوص والصور الإباحية على شبكة الإنترنت، التي تؤدي إلى تطبيع سلوك الاعتداء الجنسي في أذهان الجناة، وتوفر شبكة اجتماعية لإنتاج وتجارة المواد الإباحية عن الأطفال وإغواء الأطفال عبر الإنترنت[29].

وفي عام 2020، صرحت شركة (Thorn) المعنية بمحاولة القضاء على الاستغلال الجنسي للأطفال بأنه يتم مشاهدة ما يقدر بـ 25 مليون صورة إباحية للأطفال سنويًا، أي ما يقرب من 480769 صورة في الأسبوع. في عصر الإنترنت، يمكن مشاركة محتوى بهذا الحجم بسرعة وبدون عناء عبر الإنترنت، وتسهل تقنية الإنترنت استغلال الأطفال في المواد الإباحية يوميًا من خلال تطبيقات مشاركة الشبكات المتنوعة مثل: رسائل البريد الإلكتروني، ومواقع الويب، ووسائل التواصل الاجتماعي، والمراسلة الفورية، ودردشة الإنترنت، ولوحات الإعلانات، والشبكات مجهولة الهوية. إن ظهور الإنترنت والشبكات المرتبطة به التي تسمح للمستخدمين بمشاركة المحتوى لم يسهّل إنتاج ومشاهدة المواد الإباحية للأطفال فحسب، بل وفر مكانًا لتجمع المجرمين للتواصل وتوزيع المواد غير المشروعة[30].

ثامنًا– الآثار المترتبة على استغلال الأطفال في المواد الإباحية

يكذب الأفراد الذين يبحثون عن استغلال الأطفال في المواد الإباحية لتحقيق مجموعة متنوعة من الأغراض، بعض هؤلاء الأفراد لديهم مصلحة جنسية مع الأطفال كاستخدامهم في المواد الإباحية، أو إغواء الأطفال لتلبية احتياجاتهم الشخصية. غالبًا ما يستخدم هؤلاء الأفراد الإنترنت كوسيلة للتواصل مع الأطفال والجناة الآخرين، وذلك من خلال التواصل المنتظم مع الأطفال، واستغلال الفرصة لبناء علاقة ثقة بينهم. ومع تطور العلاقة عبر الإنترنت، من المرجح أن يكون الطفل أكثر استعدادًا لمشاركة المعلومات الشخصية مع شخص لم يلتقِه شخصًيا. بمرور الوقت، تتحول المحادثة إلى محتوى جنسي في طبيعته، وغالبًا ما يؤدي إلى قيام المستغلين بتشجيع الطفل على مشاركة الصور الجنسية له، أو حتى الانتقال إلى طلب الالتقاء شخصيًا. أحيانًا يستخدم الجناة صور المواد الإباحية للأطفال، والتي تشمل اعتداءً جنسيًا على الأطفال لإعداد ضحيتهم للسلوك الجنسي. وضحايا الاعتداء الجنسي على الأطفال الذين تم التقاطهم في الصور الإباحية لا يشملون فقط الأطفال الذين تم تصويرهم في الصور، ولكن أيضًا أولئك الذين تعرضوا لاحقًا للإيذاء الجنسي الناتج عن عرض الجناة للصور.

يمكن أن يؤدي الاستدراج الجنسي والابتزاز إلى الإضرار بالأطفال نفسيًا. استنادًا إلى دراسة أجرتها "George Donna St." عام 2016 بعنوان "As online ‘sextortion’ against children grows, feds urge back-to-school awareness" فـ 43 حالة من حالات الأطفال الذين تعرضوا للاستدراج والابتزاز الجنسي لديهم أفكار انتحارية ومحاولات إيذاء أنفسهم، و28٪ من هؤلاء الأطفال الضحايا انتحروا بالفعل. وصرحت وزارة العدل الأمريكية "United States Department of Justice" بالنتائج السلبية الظاهرة على الأطفال ضحايا الابتزاز الجنسي، حيث يعاني هؤلاء الأطفال اضطراب ما بعد الصدمة، والاكتئاب، وانخفاض المستوى الدراسي، والتسرب من المدارس أيضًا، زيادة القلق والتوتر، وفقدان الشهية، وانعدام الثقة في الآخرين، والرغبة في أن يكونوا بمفردهم". ويمكن أن يحدث الإدمان على المخدرات والكحول في سن مبكرة، والانخراط في مواقف جنسية محفوفة بالمخاطر، كما يشعر الأطفال بالذنب والعار؛ لأنهم وقعوا في تلك المخططات التي

استخدمها المحتالون والقوادون ضدهم، لذلك يحتاج الأطفال إلى النصح بشأن ما حدث لهم من استغلال جنسي[31].

تسجل الصور الإباحية للأطفال ذلك الاعتداء الجنسي، ويتم عرضها بعدد لا حصر له؛ لأنه لا يمكن أبدًا تدمير هذه الصور أو إزالتها من الإنترنت. تشمل الإصابات الجسدية الناتجة عن الاعتداء الجنسي: كدمات بالأعضاء التناسلية، والجروح، وآلام الحوض، والتعرض للأمراض المنقولة جنسيًا، والحمل. يعاني الأطفال الضحايا أيضًا من: الاكتئاب، والعزلة، والغضب، واضطرابات الأكل، واضطرابات المزاج، ومشاعر الذنب، والشعور بالعجز، ومشاعر عدم القيمة، وتدني احترام الذات، واضطراب النوم؛ لكثرة الأحلام والكوابيس.

يميل الأطفال الأصغر سنًا إلى تخفيف التوتر عن طريق إعادة تفعيل الأنشطة الجنسية من خلال اللعب، بينما قد يتعرض المراهقون لآثار سلبية على نموهم الجنسي، نتيجة تعرضهم لتجارب جنسية في وقت مبكر غير مناسب. "تشمل آثار الإيذاء الجنسي أيضًا: إساءة استخدام المواد المخدرة، والدعارة، والانتحار، أو الوقوع في مشكلات، أو التغيب عن المدرسة، أو التصريحات التي تشير إلى أن أجسادهم قذرة أو تالفة، أو الخوف من وجود شيء خاطئ بهم. وجد بعض الباحثين أن استغلال الأطفال في المواد الإباحية يسهل حدوث ضرر فعلي للأطفال مثل: التحرش الجنسي. ويسهل أو حتى يحث على الاعتداء الجنسي على الأطفال"[32].

تاسعًا- نتائج الدراسة

- كلما زاد التقدم التكنولوجي وسهولة الوصول إلى الإنترنت، زادت معهما نسبة استغلال الأطفال في المواد الإباحية، عن طريق القوة أو الاحتيال أو الإكراه؛ لذلك من الضروري توعية الأطفال بأساليب الإغواء التي يستخدمها المحتالون والمعتدون حتى يتمكنوا من البقاء آمنين على الإنترنت ويمكنهم إبلاغ السلطات عن ذلك الاستغلال.
- هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى استغلال الأطفال في المواد الإباحية كالتفكك الأسري، والعنف، والهروب من المنزل، وضعف رقابة الوالدين؛ لذلك يجب على الوالدين الإشراف على

الأطفال أثناء تصفحهم للإنترنت، ومعرفة من يتواصلون معهم في غرف الدردشة المختلفة، لأن هذا هو المكان الذي يمكن للأطفال من خلاله مقابلة هؤلاء الغرباء.

- يؤدي استغلال الأطفال في المواد الإباحية إلى الاعتداء الجنسي عليهم. وقد توصلت الدراسة أن الغالبية العظمي من المعتدين يستخدمون المواد الإباحية للأطفال كجزء من التحضير للجريمة، أو كجزء من الجريمة نفسها.
- تعرض غالبية مستغلو الأطفال في المواد الإباحية لمشاهدة المواد الإباحية في سن مبكر، وللاعتداء الجنسي في الصغر، ويعانون من مشاكل في العلاقة الحميمة، ويشعرون بالعجز وتدني احترام الذات، ويعيش هؤلاء المستغلون حياة معزولة اجتماعيًا، ولديهم خلفيات تتضمن الأمراض العقلية أو العنف، أو إساءة استخدام المواد المخدرة، أو الاعتقالات السابقة بسبب جرائم جنسية أو غيرها.
- معاناة الأطفال المستغلين في المواد الإباحية نفسيًا واجتماعيًا وجسديًا: "كاضطراب ما بعد الصدمة، الاكتئاب، محاولات إيذاء النفس، الانتحار، ضعف المستوى الدراسي، والتسرب من المدارس أيضًا، زيادة القلق والتوتر، وفقدان الشهية، انعدام الثقة في الآخرين، تدني احترام الذات، اضطراب النوم؛ لكثرة الأحلام والكوابيس، والرغبة في أن يكونوا بمفردهم". ويمكن أن يحدث الإدمان على المخدرات والكحول في سن مبكرة، والانخراط في مواقف جنسية محفوفة بالمخاطر.

---

*The National Children's Home

[1] نانسي خالد سليم النوايسه، جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت: دراسة مقارنة بين التشريع البريطاني والفرنسي والمصري والأردني، (رسالة دكتوراه)، كلية القانون، جامعة عمان العربية، 2011، ص:1،2.

*National Center for Missing & Exploited Children

* هو نظام الإبلاغ المركزي في البلاد عن استغلال الأطفال عبر الإنترنت لأفعال جنسية، والتحرش الجنسي بالأطفال خارج الأسرة، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والسياحة الجنسية مع الأطفال، والمواد الفاحشة غير المرغوب فيها المرسلة إلى الطفل على الإنترنت.

[2] Niamh M. O'Connor, The Evolution of Chat Applications and Child Sexual Exploitation, Thesis (MA), Faculty of Utica College, 2018, p:2.

[3] عثمان طارق، حماية الأطفال من الاستغلال في المواد الإباحية عبر الإنترنت في التشريع الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة الفكر، ع13، 2018، ص:418.

[4] Rachel A. Sitarz, Addiction to Child Pornography: A Psychological Analysis, Thesis (MA), Purdue University, West Lafayette, Indiana, 2010. P. 3,4.

[5] Maria K. Johnson, Social Factors that Influence Sexual Aggression in Child Pornography Offenders, Thesis (MA), Tennessee State University, 2012, p1.

[6] Niamh M. O'Connor, op.cit. p:5.

[7] Studies in Child Protection: Sexual Extortion and Nonconsensual Pornography, International Center for Missing & Exploited, The Koons Family Institute on International Law & Policy, 2018, p:17.
https://www.icmec.org/research-library/

[8] Kathryn C. Seigfried-Spellar, The Role of Individual Differences in Predicting the Type of Images Collected by Internet Child Pornography Consumers, Thesis (P.hD), Purdue University, West Lafayette, Indiana, 2011, p2-4.

[9] نانسي خالد سليم، مرجع سابق، ص:6.

[10] عثمان طارق، مرجع سابق، ص:240.

[11] Maria K. Johnson, op.cit, p:2

[12] Kathryn C. Seigfried, op.cit. p:10

[13] Bryant Matthew Paul, Testing the Effects of Exposure to Virtual Child Pornography on Viewer Cognitions and Attitudes Toward Deviant Sexual Behavior, Thesis (Ph.D), University of California, 2003, p:20.

[14] Rita L. Copeland. Exploring the Relationship Between Early Sexual Exposure and Pedophilic Interest Among a Group of Sex Offenders, Thesis (Ph.D), Faculty of psychology, Chicago University, 2018, p:30.

[15] Aikaterini Fragkou, Greek Primary Educators' Perceptions of Strategies for Mitigating Cyber Child Exploitation, Thesis (Ph.D), Walden University,2018, p: 12.

[16] Catherine Davis Marcum, Adolescent Online Victimization:
A Test of Routine Activities Theory, Thesis (Ph.D),Indiana University of Pennsylvania, 2008, p: 45-50.

[17] Danielle Deep. Role of the Internet in the Sexual Exploitation of Children, thesis (M.A), the Faculty of Utica College, 2016.

[18] Michael Morris. The Impact of Advancing Technologies Upon Global Human Trafficking and Sexual Exploitation Society Today, thesis (M.A), Faculty of Utica College, 2017.

[19] Alyssa Breslow. The Dangers of the Internet and the Sexual Exploitation of Children, thesis (M.A), The Faculty of Utica College, 2018.

[20] Kylie Zittle. Staring into the Abyss: the FBI and the Fight Against Child Pornography on the Internet, thesis (M.A), the Faculty of Utica College, 2020.

[21] Unicef & World Congress against Sexual Exploitation of Children and Adolescents, Rio de Janeiro, Brazil, 2008, p:5.

[22] Child Sexual Abuse Material: Model Legislation & Global Review, International Center for Missing & Exploited, A publication of The Koons Family Institute on International Law & Policy, 9th edition, 2018, p:3.

[*] هي مؤسسة تدعم شبكة الخطوط الساخنة لمكافحة مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، وتمثل 46 خطًا ساخنًا حول العالم تعمل في دول أعضاء الاتحاد الأوروبي وروسيا وجنوب إفريقيا وأمريكا الشمالية والجنوبية وآسيا وأستراليا ونيوزيلندا.

[23] Silvana D. Romano, The Child Online: A Sociological Examination of Internet Child Pornography and Internet Luring, Thesis (MA), Department of Sociology, University of Calgary, 2010, p:1,2.

[24] Michael Green, Child Pornography on the Internet: The Victims Deserve a Response, Thesis (MA), Department of Sociology, Concordia University, 2004, p:4.
[25] Ali Ingersoll, Child pornography prosecutions on the rise, Investigative Post Crime, February 5, 2020. https://www.investigativepost.org/2020/02/05/child-pornography-prosecutions-on-the-rise/

[26] Maria K. Johnson, op.cit. p. 8.
[27] Robin L. Barry-Olivier, Clinicians' Perceptions Regarding the Consumption of Child Pornography, Thesis (Ph.D), Capella University, 2013, p: 26, 27.
[28] Alyssa Breslow. The Dangers of the Internet and the Sexual Exploitation of Children, (M.A thesis), The Faculty of Utica College, 2018, P:4.
[29] Maria K. Johnson, op.cit, p:6-10
[30] Thorn. (2020). Child Pornography and Abuse Statistics https://www.thorn.org/child-pornography-and-abuse-statistics/

18/8/2020 – 5:00 p.m.
[31] George, D. S., Online 'sextortion' against children growing, feds urge back-to school awareness,2016. https://www.washingtonpost.com/local/education/online-sextortion-against-children-growing-feds-urge-back-to-school-awareness/2016/09/19/395a6cbe-7b5b-11e6-beac-57a4a412e93a_story.html
[32] Robin L. Barry-Olivier, op.cit, p:20